

**سلوى بعلبي**

ينام اللبنانيون على همّ ويصحون على كارثة. معادلة نمطية تسيّر يوميات هذا الوطن المكلم وشعبه المظلوم حيناً من دولته وحيناً آخر مما ارتكبته يداها في اختيار من لا يصلح للقيادة والادارة وتحمل مسؤولية وطن.

صحيح أن الكارثة الحالية يمكن أن يكون انفجارها بطيئاً ومؤذياً، ولكنها لا تقل خطورة عن انفجاري المرفأ والتليل في عكار، فهي تدخل كسموم الى اجساد اللبنانيين واطفالهم من دون أي رقابة جديّة من المعنيين، سواء من الاجهزة الامنية أو وزارة الصحة أو التفتيش الصيدلي. خلاصة ما تقدم هي أنه في ظل افتقاد اللبنانيين الادوية في الصيدليات، بدأت الادوية المهربة من سوريا تغزو الاسواق، خصوصا في المخيمات الفلسطينية وبعض القرى في الشمال والبقاع، كبديل من الادوية المفقودة المرخصة من الدولة والمعتمدة عالمياً. بيد أن المشكلة ليست في مصدر هذه الادوية، وانما في طريقة وصولها الى لبنان، وما اذا كانت تراعي مواصفات النقل والتبريد والحفظ، بما قد يؤدي الى عدم فعاليتها للمريض، أو حتى انها قد تؤدي الى تسممه. "النهار" حاولت التواصل مع وزير الصحة العامة حمد حسن، او مع ايّ من مستشاريه لاطلاع المواطنين على بواطن ملف الدواء والظاهر منه، لكنها أخفقت في ذلك على رغم تكرار محاولاتها. وكان التبرير أن الوزير ومستشاريه كافة منشغلون في استقبال الطائرة التركية التي نقلت جريحين من انفجار التليل للمعالجة في تركيا!

**صيدليات مستحدثة للتهريب؟**

على رغم عدم تمكنه حالياً من الاطلاع على مجريات السوق، إلا أن نقيب مستوردي الادوية كريم جبارة يجزم بأن السوق أصبحت مفتوحة على التهريب إما عبر المطار حيث يؤمن قادمون الى بيروت بعض الادوية لأقاربهم أو اصداقائهم، او بهدف البيع، وإما عبر الحدود حيث يكون التهريب بهدف العمليات التجارية. وإذ يشير الى انه ليس ثمة امكانية لمعرفة حجم التهريب أو قيمته، إلا ان جبارة يؤكد أن "هذه الادوية غير مسجلة ولا تخضع لآلية التسعير من وزارة الصحة ولا حتى لمراقبتها".

من هنا يعتبر جبارة ان سوق الادوية تشهد فلتانا غير مسبوق، علماً انه "لا يمكن لوم الناس للجوئها الى الدواء المهرب، كونها بحاجة اليه أيا كان مصدره، ولكن المشكلة أنه ليس لدينا اي رقابة على ما يأخذ اللبنانيون أو مصدره ولا سعره، او ما اذا كان الدواء مستوفياً للشروط إن من ناحية التخزين أو طريقة النقل وغيرها من الامور التي يمكن ان تكفل سلامة الدواء وجودته".

وفيما يشاع أن ثمة صيدليات مستحدثة بكثرة من دون حيازتها أي ترخيص، وخصوصاً في المخيمات الفلسطينية تعمد الى بيع الادوية المهربة وتشهد اقبالا من اللبنانيين الذين لا يجدون ادويتهم في الصيدليات، أكد جبارة انه تناهت اليه مثل هذه المعلومات إلا انه لم يتأكد من صحتها، لافتاً الى أنه "عندما يفتقر سوق الادوية الى الانتظام، فإن التهريب سينشط حتماً في المرحلة الاولى، ومن ثم في المرحلة الثانية ينشط التزوير عندما يتأكد المهربون أن هذا الفراغ ليس مؤقتاً أو مرحلياً، وتالياً فإن هذه المرحلة خطيرة جداً".

ولكن ما هي خطورة الادوية المهربة على صحة المواطنين؟ يوضح جبارة أن "ثمة أدوية تتأثر بطريقة النقل والحفظ أكثر من غيرها، ومنها أدوية الانسولين والسرطان، بما يؤدي احياناً الى تسمم المريض أو عدم حصوله على العلاج بسبب عدم فعالية الدواء على خلفية عدم الالتزام بشروط التخزين او النقل"، لافتاً الى ان "مسؤولية وقف التهريب هي مسؤولية القوى الامنية، أما في حال كانت هذه الادوية تباع في الصيدليات فإن وزارة الصحة هي المسؤولة عن مراقبتها".

وعن أصناف الادوية غير المتوافرة في السوق، قال جبارة إن الاصح السؤال "ما هي اصناف الادوية المتوافرة في السوق؟"، في اشارة الى أن معظم الادوية غير متوافرة في لبنان، توازي مع نشاط قوي للسوق السوداء وخصوصاً أدوية الامراض المزمنة، مشبهاً ما يحصل في سوق الادوية حالياً بسوق المحروقات. وإذ أكد عدم معرفته من أين تؤمن الادوية التي تباع في السوق السوداء، أشار في الوقت عينه الى أن الشركات تخضع للمراقبة بشكل كبير من مفتشي وزارة الصحة الذين يراقبون بشكل مفصل بيانات المبيعات لهذه الشركات ومقارنتها مع الأدوية الموجودة في الصيدليات، لافتاً الى أن "مخزون معظم المستوردين قد نفذ، خصوصاً ان الاستيراد توقف منذ فترة".

**الادوية من ايران؟**

شاع أخيراً أن ثمة أكثر من 120 صنفاً من الأدوية ستدخل لبنان من سوريا وايران، إلا أن نقيب الصيادلة غسان الأمين استبعد هذا الامر كلياً، وإن يكن أكد أن الدواء الإيراني موجود في لبنان ولكنه متوافر كهبات في مستودع الكرنيتا التابع لوزارة الصحة ومستوصفات تابعة لـ"حزب الله". اما بالنسبة الى الأدوية السورية فكشفت أنها تأتي عن طريق التهريب وتباع في البقاع والشمال، وهذا أمر بديهى برأيه، إذ إن "الناس بحاجة الى أدوية، والطبيعة لا تقبل الفراغ. وتالياً عندما ينقطع الدواء، ستملاً هذا الفراغ الادوية

المتاحة". ولا ينكر الامين ان سعر الدواء في سوريا أقل بكثير من سعره في لبنان، إلا أنه "لا يمكن الجزم بنوعيتها وجودتها الا في حال إجراء الفحوص المخبرية لها"، مركزا في هذا الاطار على 3 عوامل "أولها طريقة نقل الدواء، وتخزينه، وصناعة الدواء وجودته".

وإذ شدد على انه لم يدخل الى السوق اللبنانية اي نوع من الادوية بالطرق الشرعية اي عبر الاستيراد منذ أكثر من شهرين ونصف شهر، جزم بأن الاستيراد الطارئ سينشط في هذه الفترة عبر تأمين الدولار من السوق الموازية، خصوصا اذا كان سعر الدواء مقبولا ومستوفيا للشروط التي وضعتها وزارة الصحة. وكان وزير الصحة أعلن أنه فتح باب الإستيراد الطارئ والتسجيل السريع لأنواع الأدوية المفقودة في السوق المحلية بموجب موافقة مسبقة من وزارة الصحة العامة، مع الإلتزام بالضوابط الفنية ومعايير الجودة المعتمدة، على أن يستكمل المستورد الوثائق المطلوبة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإستيراد.

الامين توقع استيراد كميات كبيرة من هذه الادوية عبر هذه الآلية، خصوصا ان المشكلة لا تزال عالقة بين الشركات المستوردة ومصرف لبنان، والتي لها علاقة بالتحويلات الواجب أن يصدرها المصرف المركزي إلى الشركات في الخارج، حيث توقفت هذه التحويلات منذ السابع من أيار لشركات الأدوية الخارجية. كذلك، تتصل هذه المشاكل بنظام الحصول على الموافقة المسبقة قبل الشحن، والذي وضعه المصرف المركزي. وعن اصناف الادوية المفقودة في السوق، أكد الامين انه "لا يمكن القول إن الادوية على انواعها مفقودة من السوق، وإن كان ثمة أدوية مفقودة مثل أدوية الامراض المزمنة، بل ثمة شح في الادوية بدليل المعاناة التي يتكبدها المواطنون لإيجاد الدواء"، لافتا الى أن "الشركات لا تؤمن للصيديليات الدواء على الدوام". وفي موضوع التخزين والاحتكار، لفت الامين الى انه "بعد شهرين ونصف شهر من توقف الاستيراد، وفي حال كان ثمة تخزين للأدوية فإنها بالتأكيد على مشارف النفاد".

ماذا عن الحلول المتاحة؟ الحل برأي الامين هو أن يدعم مصرف لبنان الأدوية التي تم استيرادها حتى يكون في الامكان الإستيراد من جديد. اما في حال رفض "المركزي" هذا الأمر، فيدعو الامين الى رفع الدعم عن الدواء لكي يصبح متوافرا حتى لو كان سعره مرتفعا، اضافة الى تفعيل عمل المستوصفات، خصوصا انها تحصل على مساعدات الادوية من الجمعيات ومن الخارج.